

تحليل واقع التعثر المالي في المصارف المتخصصة- دراسة حالة في المصرف الصناعي بالعراق
Analysis of the reality of financial distress in specialized banks –
A case study at the Industrial Bank of Iraq

م.م عمر يوسف خطاب
Omar Yosef Khattab
وزارة التربية / هيئة رعاية الموهوبين
khattab2b1@gmail.com

نور شدهان عداي
Noor Shadahan Adday
وزارة المالية / الدائرة الاقتصادية
noorsh2@yahoo.com

تاريخ استلام البحث 2024/12/20 تاريخ قبول النشر 2025/2/11 تاريخ النشر 2025/7/13

المستخلص:

نهدف في هذا البحث الى الكشف عن وجود التعثر المالي في المصارف المتخصصة من عدمه من خلال الاعتماد على دراسة حالة المصرف الصناعي، وتطلب ذلك الاعتماد على المنهج الاستنباطي الذي يستقي نتائجه من خلال الاعتماد على الاسلوب الوصفي التحليلي لتحليل البيانات الخاصة بالائتمان في المصارف المتخصصة من خلال دورها التنموي في التمويل ورشد المشاريع الاستثمارية الخاصة بالقطاعات الاقتصادية مع تحليل صافي الميزانية والمؤشرات المالية للمصرف الصناعي للتوصل الى نتيجة ازاء التعثر المالي من عدمه، وقد اشارت البيانات المالية المعتمدة الى احتمالية تعرض المصرف الصناعي الى التعثر المالي مع ضعف المردود التنموي للمصارف المتخصصة. ووفق ذلك لابد من اتخاذ خطوات إصلاحية في حال تلوّك تلك المصارف من خلال تأسيس هيئة متخصصة بعمليات الإصلاح المصرفي بالتعاون مع البنك المركزي العراقي تقوم باتباع أسلوب إعادة الهيكلة بالاندماج المصرفي من أجل وان يصبح مصرف متخصص ذو اثر تنموي يعزز من سلامة الجهاز المصرفي في البلد.

الكلمات المفتاحية: التعثر المالي، المصارف المتخصصة، المصرف الصناعي.

Abstract:

This research aims to detect the existence of financial distress in specialized banks by relying on the case study of the industrial bank. Requesting such a reliance on the extrapolatory approach, the results of which are derived through reliance on the analytical descriptive method of analyzing credit data in specialized banks through their developmental role in financing and supplying investment projects for economic sectors with analysis of the Industrial Bank's net budget and financial indicators in order to achieve an outcome from financial stumbling blocks, The certified financial statements indicated that the industrial bank was likely to be exposed to financial distress as the specialized banks' development yields weakened. However, reform steps must be taken in the event of a recession by establishing a specialized agency for banking reform in cooperation with the Central Bank of Iraq, which will follow the method of restructuring the bank merger in order to become a specialized bank with a developmental impact that will enhance the integrity of the country's banking system.

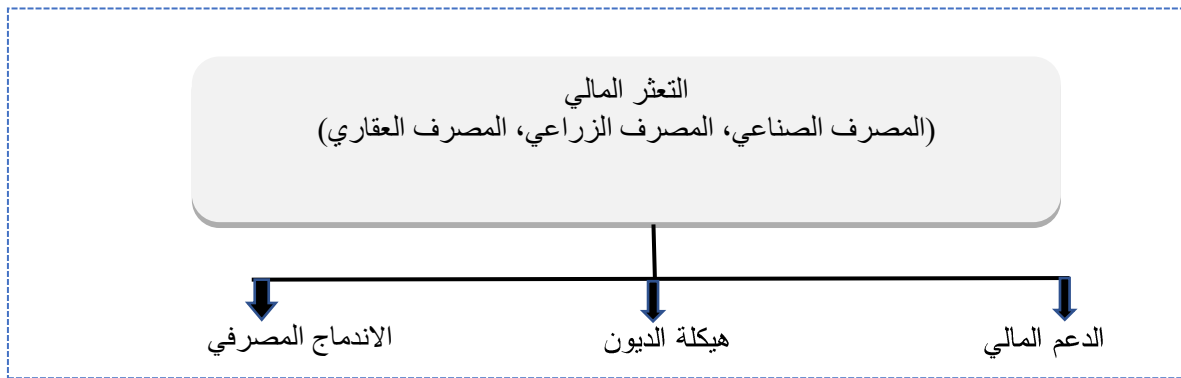
key words: Financial faltering, Specialized Banks, Industrial Bank.

الإطار العام للبحث

مشكلة البحث: ان دور المصارف المتخصصة في منح الائتمان وتخصيصه تجاه تمويل قطاعات التنمية يحتم عليها ان تمارس هذا الدور كشركة عامة تعتمد على مصادر تمويلها الذاتية، وان هذا الامر يتطلب ان يكون هناك فائض مالي يذهب للخرينة العامة، وفي ظل صعوبة المنافسة يصبح التعثر المالي لتلك المصارف لاسيما المصرف الصناعي امراً وشيكاً. لذا تبرز مشكلة البحث في التساؤل الآتي: -

- هل ستواجه المصارف المتخصصة لاسيما المصرف الصناعي تعثراً مالياً في اداءها؟

فرضية البحث: يبنى البحث على الفرضية الآتية " تواجه المصارف المتخصصة لاسيما المصرف الصناعي تعثراً مالياً يتطلب الاندماج المصرفي فيما بينها ".



الشكل (1) المخطط الفرضي للبحث

أهمية البحث: للبحث كونه يسلط الضوء على محاولة استكشاف واقع المصارف المتخصصة في الاستمرار او التعثر المالي بعد دراسة المؤشرات المالية للمصرف الصناعي كنموذج للمصارف المتخصصة التنموية.

هدف البحث: يهدف البحث الى التعرف على الجوانب النظرية للتعثر المالي والتعرف على المصارف المتخصصة مع دراسة معوقاتها مع القيام بتحليل واقع المصارف المتخصصة وتحديد المصرف الصناعي من خلال الاعتماد على المؤشرات المالية، فضلاً عن وضع استشراف مستقبلي لواقع التعثر المالي في المصارف المتخصصة.

منهجية البحث: يستند البحث على الأسلوب الاستنباطي الذي يعتمد على الأسلوب الوصفي التحليلي من خلال تحليل واقع المصارف المتخصصة وتحليل مؤشرات اداء المصرف الصناعي للوصول الى وجود تعثر مالي في اداء المصرف الصناعي من عدمه.

حدود البحث: تتمثل الحدود المكانية في المصارف المتخصصة واختيار المصرف الصناعي كنموذج لدراسة الحالة، فيما تتمثل الحدود الزمانية في المدة (2010-2022).

المقدمة: -

تعد المصارف المتخصصة أهم مكونات الجهاز المصرفي، لكونها تمثل القناة الرئيسة للتدفقات المالية التي تسهم في تحفيز الاستثمار اللازم لعملية التنمية الاقتصادية.

لكن عمل هذه المصارف في العراق يشوبه الضعف نتيجة الافتقار الى المصادر التمويلية والاعتماد على مبادرات البنك المركزي العراقي التي تكاد غالبيتها تنحصر في القروض عديمة الجدوى والمتعثرة السداد، مما جعلها عرضة

للمخاطر المالية وازمات نقدية تبتدأ بالتعثر المالي وتنتهي بالإفلاس. مما يستوجب القيام بإصلاحات جذرية من خلال الإسراع في تبني برنامج إعادة الهيكلة بهدف اصلاح النظام المصرفي وفق مبدأ المنافسة لاقتصاد السوق لتسهيل الاندماج بالبيئة الاستثمارية والتمويلية الدولية.

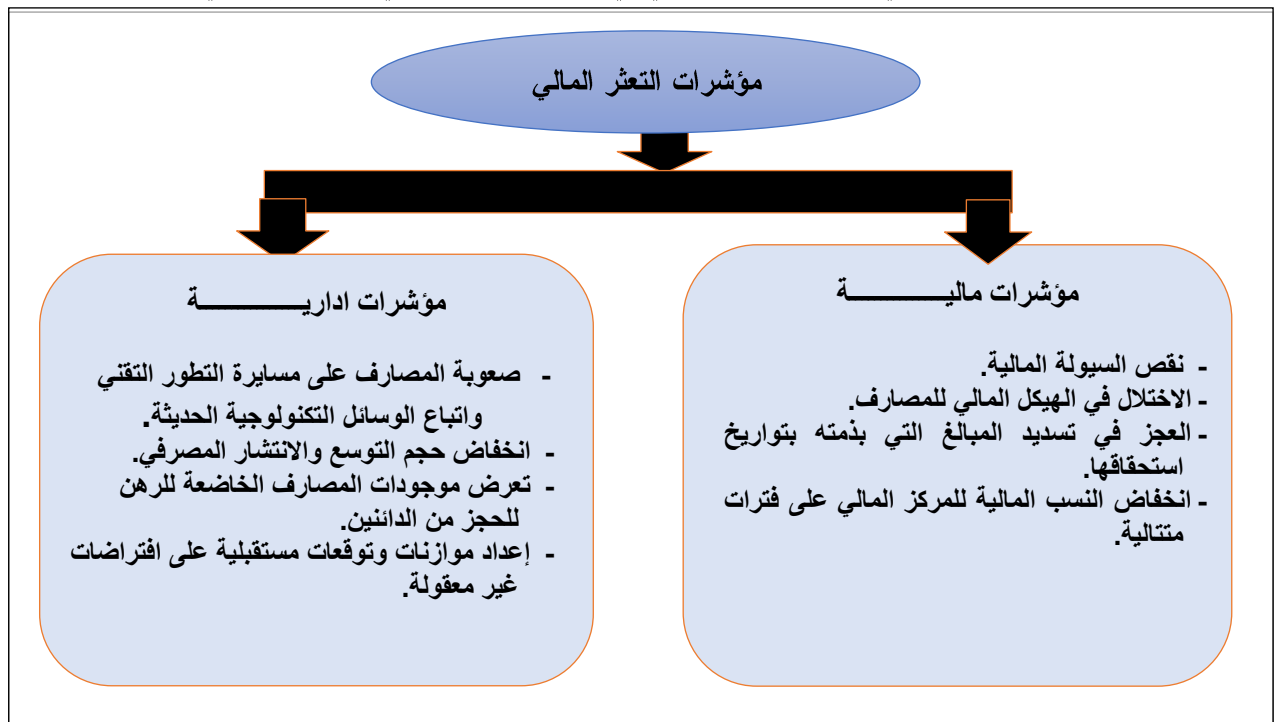
المبحث الاول: الإطار النظري

أولاً: مفهوم التعثر المالي

يختلف تعريف التعثر المالي (الاففاق المالي) حسب وجهة نظر الكتاب والباحثين، فقد عرف بانه " حالة نقصان أو تدهور مالي في وضعية ومكانة المصرف معاً مما يؤشر حالة افلاس، تتطلب تدخل الجهات المالية لأغلاق المصرف أو تصفيته" (العلاق، 2000: 26). وهو أيضاً من وجهة نظر أخرى " اختلال مالي يواجه المصرف نتيجة قصور موارده وامكانياته عن الوفاء بالتزاماته في الاجل القصير" (الحمداني والقطان، 2013: 459)، كما انه "حالة من التعثر التي تواجه المصارف نتيجة تراكم المشاكل المالية الخطيرة المتعلقة بعدم القدرة على سداد الالتزامات تجاه الغير، أو تحقيق خسائر متتالية لعدة سنوات مما يجعلها مضطرة إلى إيقاف نشاطها" (الشمري، 2015: 5). وإيضاً هو " الوضع الذي يتعرض فيه المصرف لحالة من نقص السيولة وتراكم الخسائر كنتيجة لقرارات ادارية ومالية خاطئة تراكمت عبر السنوات أو بسبب عدم قدرة المصرف على التكيف مع القوانين والقرارات التي تنظم نشاطها" (الخفاجي، 2019: 363).

ثانياً: مؤشرات التعثر المالي

هنالك العديد من المؤشرات التي تدل على التعثر المالي في المصارف ندرجها في الشكل (2) الآتي:-



الشكل (2) مؤشرات التعثر المالي

اعداد الباحث بالاعتماد على المصدر: هيفاء مزهر الساعدي (2010)، مفهوم المصارف المتخصصة ودورها المكمل للمصارف التجارية، كلية القانون، جامعة بغداد، ص4.

المبحث الثاني: تحليل واقع المصارف المتخصصة في العراق في ظل التعثر المالي

أولاً : نبذة عن المصارف المتخصصة

تعمل المصارف الحكومية المتخصصة في العراق وفق قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 المعدل، وتتمثل مهامها الرئيسية في منح الائتمان لمنشآت وافراد وقطاعات اقتصادية معينة سواء كانت زراعية أم صناعية أم عقارية بهدف تمويل نشاطها (الهاشمي، 2010: 58)، وقد توسعت مهام هذه المصارف في السنوات الخيرة لتمارس مختلف العمليات المصرفية (الشمري، 2014: 8-9).

وتعتمد هذه المصارف في تمويل نشاطها على مواردها الذاتية ومصادرنا الداخلية (الهيبي، 1998: 54) مما يجعلها تعمل في جو احتكاري معرض لمخاطر الائتمان الناتج عن القروض المتعثرة وعدم سداد القروض المتوسطة والطويلة الأجل (الساعدي: 281).

وفي ضوء ذلك، يمكن استعراض أهم خصائص هذه المصارف في الآتي (الزيدانين، 1999: 167): -

- ✓ تمتلك هذه المصارف قانونها الخاص وذلك لتنظيم وحماية عملها.
- ✓ يتركز تمويلها في القروض المتوسطة والطويلة الأجل.
- ✓ تعتمد في غالبية مصادر تمويلها على مصادرها الذاتية من خلال قيامها بنشاطها المصرفي.
- ✓ تحظى بدعم الحكومة لكونها شركات مملوكة للدولة.
- ✓ تختلف في توجهاتها تسيير القروض، إذ تمنح المصارف المتخصصة القروض لغايات ولفترات تسديد وضمانات مختلفة.

وعند النظر للنظام المصرفي في العراق نجده يضم (3) مصارف حكومية متخصصة من مجموع (7) مصارف حكومية واجمالي المصارف البالغة (74) مصرف (تقرير الاستقرار المالي، 2021: 26). وهي المصرف الزراعي الذي تأسس عام 1935 بهدف تمويل المشاريع الزراعية للإسهام في التنمية الزراعية للدولة من خلال منح سلف للمزارعين بمدد قصيرة الأمد بضمان المحاصيل الزراعية، والمصرف الصناعي الذي تأسس عام 1946 بهدف تمويل النشاط الصناعي إذ يتم منح القروض والتسهيلات الائتمانية في إطار السياسة الصناعية للدولة. فضلاً عن المصرف العقاري الذي تأسس عام 1948 بهدف تقديم القروض اللازمة لشراء العقارات أو الاستثمار المباشر في المشروعات العقارية (الصيرفي، 2013: 30).

وتعمل المصارف المتخصصة على تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تحفيز القطاعات الاقتصادية الا انها تواجه معوقات فنية وادارية في عملها يمكن إيجازها في الآتي (النشرة الاحصائية للبنك المركزي، 2021: 116): -

- 1- ضعف الرقابة على أعمالها بسبب ارتباط هيكلها الإداري بوزارة المالية، إذ تمثل الاخير مؤسسة مالية غير مصرفية، مما أدى الى صعوبة تشخيص مكامن الخلل مع وجود تضارب في المصالح لكون أغلب اعضاء مجالس الادارات هم مدراء تنفيذيون في المصارف الحكومية.
- 2- أن تلك المصارف مؤسسات مملوكة للدولة مما جعلها مؤسسة احتكارية لكون المؤسسات العامة هي المسيطرة على مجمل النشاط الاقتصادي وبضمنها القطاع المصرفي، على الرغم من أن توجهات الحكومة تتضمن

الانسحاب من العديد من القطاعات كمؤشر على التخلص من الاحتكار وذلك يختلف من قطاع لآخر بحسب أهمية وحساسية القطاع، وأن المصارف المتخصصة تواجه معوقات يصعب خصصتها حالياً في ظل ضعف الاستقرار المالي.

3- تعاني المصارف المتخصصة في العراق من صعوبة مواكبة التطورات الهامة والمتسارعة التي شهدتها القطاع المصرفي العالمي لاسيما في كيفية توظيف التقنيات الحديثة وتكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال المتطورة للارتقاء بالعمل المصرفي بما يعزز قدرتها التنافسية للعمل في السوق المحلية والاقليمية والدولية، وبما يضمن تقديم خدمات مالية ومصرفية حديثة ومتطورة أملاً في اعادة جسور الثقة مع الافراد لاستقطاب مدخراتهم التي ظلت خارج الجهاز المصرفي وتنمية ثقافة العمل في الادوات المالية المصرفية الحديثة.

4- ترهل الهيكل الاداري في الكثير من المصارف الحكومية لاسيما في المصارف المتخصصة.

5- انخفاض الكثافة المصرفية التي تبلغ حالياً بحدود فرع واحد للمصرف لكل (40000) نسمة، وهي نسبة منخفضة قياساً بالنسبة المعيارية العالمية البالغة فرع واحد للمصرف لكل (10000) نسمة.

ثانياً: تحليل واقع التعثر المالي في المصارف المتخصصة

قام البنك المركزي العراقي بأطلاق سلسلة مبادرات تنموية للإقراض، إذ بعد اطلاق المبادرة الاولى (2 ترليون) المطروحة عن طريق المصارف التجارية والاسلامية الخاصة عام 2016 قام بطرح المبادرة الثانية (5 ترليون) عن طريق المصارف المتخصصة الزراعي والصناعي والعقاري وصندوق الاسكان لتمويل المشاريع الكبيرة وقد وصلت الى حدود (3 ترليون) بفائدة منخفضة وفق خطة ائتمانية تستهدف (80%) كمعيار للنسب السكانية و(20%) كمعيار لدرجة الفقر في المحافظة وأن الهدف الرئيس منها دعم الاستثمار ورفع معدلات الانتاج في القطاعات الاقتصادية الثلاث التي تسهم في زيادة النمو الاقتصادي (تقرير البنك المركزي العراقي، 2020: 149). وقد دعمت تلك المبادرة بمبادرة (15 ترليون) لتمويل المشاريع الكبيرة التي تتجاوز سقفها (20 ترليون) عام 2021 عن طريق المصارف المتخصصة. كما مبين في الجدول الآتي: -

الجدول (1) اجمالي المبالغ المخصصة والمصرفية للمصارف المتخصصة من مبادرة المشاريع الكبيرة الـ (5) ترليون

مليون دينار

اسم المصرف	المخصص لمبادرة المشاريع الكبيرة	المصرف لمبادرة المشاريع الكبيرة	نسبة التنفيذ (%)	المخصص من المبادرة الجديدة للمشاريع الكبيرة	المصرف من المبادرة الجديدة للمشاريع الكبيرة	نسبة التنفيذ (%)	المخصص من المبادرة الكبيرة	المصرف للمبادرة الكبيرة	نسبة التنفيذ (%)
المصرف الزراعي	172,519	55,076	32	250,000	—	0	422,519	55,076	13
المصرف الصناعي	359,480	153,253	43	1,000,000	116,062	12	1,359,480	269,315	20
المصرف العقاري	834,000	784,413	94	3,335,000	2,875,000	86	4,169,000	3,659,413	88

64	2,884,000	4,484,000	44	12,500,000	2,850,000	100	1,634,000	1634000	صندوق الإسكان
66	6,867,805	10,435,000	57	4,241,062	7,435,000	87	2,626,742	3,000,000	المجموع

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات: البنك المركزي العراقي، دائرة العمليات المالية وإدارة الدين، بيانات مالية لسنة 2021.

نلاحظ من الجدول (1) ان اعلى نسبة تنفيذ من مبادرة المشاريع الكبيرة التي طرحت عام 2016 من حصة صندوق الاسكان بنسبة (100%) من المبالغ المخصصة ضمن المبادرة الاولى بمبلغ قدره (1,634,000) مليون دينار، وادنى نسبة من حصة المصرف الزراعي البالغة (32%)، وأن اعلى نسبة مصروف من مبادرة المشاريع الكبيرة/ التعزيز هي من حصة المصرف العقاري بمبلغ قدره (2,875,000) مليون دينار بنسبة مقدارها (86%) من المبالغ المخصصة له من مبادرة المشاريع الكبيرة الجديدة والبالغة (3,335,000) مليون دينار ، وادنى نسبة من حصة المصرف الزراعي الذي لم يمنح أي مبلغ من المبادرة الجديدة، اما أعلى نسبة تنفيذ من المبادرتين المخصصة للمصارف المتخصصة وصندوق الاسكان من حصة المصرف العقاري بمبلغ قدره (3659413) مليون دينار بنسبة تنفيذ (88%) من المبلغ المخصص له والبالغ (4,169,000) مليون دينار.

وبذلك نلاحظ أن مقدار ما مصروف للقطاعيين الزراعي والصناعي من القروض لا يضاهي مقدار ما مخصص لتلك المصارف الذي كان يروم من خلاله احياء الصناعة من خلال اعادة بناء المصانع والمشروعات الصناعية التي تضررت نتيجة المشاكل التي واجهتها الصناعة على مدار السنوات الماضية، فضلاً عن السعي الى استصلاح الأراضي الزراعية ويعود سبب ضعف التنفيذ الى تردد المستثمرين في الحصول على القروض وادراجها في مشاريع انتاجية ذات مخاطر عالية في بيئة يكتنفها عدم الاستقرار الامني والسياسي، كما ان تلك المشاريع تحتاج الى استثمار طويل الاجل من أجل أن تنهض القطاعات الاقتصادية.

وبذلك أن مبادرة البنك المركزي العراقي لم تعتمد على معايير شاملة في التوزيع، مما جعلها بعيدة عن تحقيق هدفها الاقتصادي في تحقيق تنمية اقتصادية فعالة تسهم في التخفيف من معدلات البطالة والحد من الفقر في العراق. وندرج في الجدول ادناه المبالغ الاجمالية التي منحتها المصارف المتخصصة من مبادرة المشاريع الكبيرة (5 ترليون) كالآتي: -

الجدول (2) المبالغ الاجمالية التي منحتها المصارف المتخصصة من مبادرة المشاريع الكبيرة

الـ (5 ترليون) للفترة (2016-2021)

مليون دينار

السنة	المصرف الزراعي التعاوني	المصرف الصناعي	المصرف العقاري العراقي	المجموع
2016	715	0	174,140	174,855
2017	15,117	1,074	320,732	336,923
2018	11,456	73,018	122,861	207,335
2019	22,651	4,900	29,566	57,117
2020	2,340	1,820	24,970	29,130

1,513,400	1,436,520	75,003	1,877	2021
0.1	(0.1)	0	1.5	معدل النمو المركب (2018-2016)
2.0	2.6	1.5	(0.6)	معدل النمو المركب (2021-2019)

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصارف المتخصصة الثلاث الزراعي والصناعي والعقاري.

يظهر الجدول (2) اجمالي المبالغ الممنوحة من قبل المصارف المتخصصة لمبادرة المشاريع الكبيرة (5 ترليون) ومنها نلاحظ أن المبالغ الممنوحة عام 2016 تبلغ (174,855) مليون دينار كانت الحصة الاكبر للمصرف العقاري بنسبة (99.6%) ثم المصرف الزراعي بنسبة (0.4%)، وكان اجمالي المبالغ الممنوحة عام 2017 (336,923) مليون دينار بلغت حصة المصرف العقاري نسبة (95.2%) من الاجمالي ثم المصرف الزراعي نسبة (4.5%) والمصرف الصناعي نسبة (0.3%)، وقد بلغت المبالغ الممنوحة عام 2018 (207,335) مليون دينار بلغت حصة المصرف العقاري نسبة (59.3%) وحصة المصرف الصناعي نسبة (35.2%) والمصرف الزراعي نسبة (5.5%) ، وكان هناك تحسن في المبالغ الممنوحة للمصارف عام 2019 إذ توزعت المبالغ البالغة (57,117) مليون دينار على المصارف فبلغت حصة المصرف العقاري نسبة (51.8%) وحصة المصرف الصناعي نسبة (35.2%) والمصرف الزراعي نسبة (5.5%)، وقد انخفض المبلغ الممنوح من مبادرة البنك المركزي عام 2020 بعد ازمة وباء كوفيد وتوقف الحركة الاستثمارية للقطاعات الاقتصادية اذ بلغ اجمالي المبالغ الممنوحة (29,130) مليون دينار بلغت حصة المصرف العقاري (85.7%) وكانت حصة المصرف الزراعي نسبة (8%) وحصة المصرف الصناعي (6.2%)، وقد ازداد اجمالي المبالغ الممنوحة من المبادرة عام 2021 بشكل كبير بعد عودة حركة النشاط الاقتصادي في البلد إذ بلغت (1,513,400) مليون دينار وتوزعت على المصرف العقاري بنسبة (94.9%) وحصة المصرف الصناعي (5%) وحصة المصرف الزراعي (0.1%).

ثالثاً: تحليل واقع التعثر المالي في المصرف الصناعي التخصصي

تأسس المصرف الصناعي عام 1935 كمصرف متخصص زراعي صناعي ثم أُنقل كمصرف صناعي تنموي عام 1940 وأصبح يمارس نشاطه وفقاً لأحكام قانون الشركات العامة رقم (22) لسنة 1997 المعدل وقانون التجارة رقم (30) لسنة 1984.

ويعرف وفق القانون بأنه "مصرف ائتماني متخصص يهدف إلى تنمية الصناعة الوطنية في القطاع (الخاص والمختلط والتعاوني) ضمن خطة التنمية الصناعية". من خلال القيام بمنح القروض والتسهيلات الائتمانية للمشروعات الصناعية بأجال قصيرة ومتوسطة وطويلة ولأغراض مختلفة، فهو يسعى الى القيام بالأعمال المصرفية الخاصة بالتنمية الصناعية أو انجاز توسعاتها أو الحصول على رأس المال العامل لها وذلك لغرض المشاركة في انماء اقتصاد الدولة وتنوع هيكلها الإنتاجي وتنمية وتطوير مختلف فروع الصناعة، كما يقوم بإصدار خطابات الضمان والتوسط في فتح الاعتمادات المستندية لدى المصارف التجارية للمشروعات الصناعية، اضافة الى قبول الودائع النقدية في الحساب الجاري أو حساب الودائع الثابتة للمشروعات الصناعية في القطاعات الخاصة والمختلطة والتعاونية، كما يقوم بإجراءات التأسيس والاكتمال للشركات الصناعية المساهمة طبقاً لقانون الشركات المساهمة،

فضلاً عن ذلك يقدم المشورة والمعلومات للمتعاملين معه ولمراسليه بناء على طلبهم وفق التعليمات الخاصة بذلك (www.mof.gov.iq).

أما موارد المصرف الصناعي تتمثل في رؤوس أمواله واحتياطاته والقروض التي يحصل عليها من الدولة ومن البنك المركزي ومن حصيلة السندات طويلة الأجل التي يصدرها (المصري، 2014: 72-73). ويمتلك هذا المصرف (11) فرع رئيس (6) منها في بغداد و(5) منها في المحافظات الأخرى (تقرير مهام وانجازات وزارة المالية، 2022: 114).

1- صافي الميزانية العامة للمصرف الصناعي

بهدف التعرف على الواقع المالي للمصرف الصناعي لأبد من استعراض الميزانية العامة للمصرف من أجل تحديد ما تحصل من إيرادات وما تم إنفاقه والوصول الى مقدار المتحقق من الفائض/ العجز، كما مدرج في الجدول الآتي:-

الجدول (3) اجمالي الإيرادات والمصروفات والعجز أو الفائض في ميزانية المصرف الصناعي للمدة (2022-2010)

مليون دينار

السنة	اجمالي الإيرادات	معدل النمو (%)	مجموع المصروفات	معدل النمو (%)	العجز/ الفائض	نسبة التغيير (%)
2010	7,010	—	6,819	—	7.190	—
2011	12,803	82.6	6,883	0.9	0.5,920	3004.3
2012	11,760	(8.1)	1,015	(85.2)	3.10,745	81.5
2013	8,925	(24.1)	10,010	885.9	(1,084.5)	(110.1)
2014	11,366	27.3	11,609	16.0	(243,146.0)	(77.6)
2015	11,517	1.3	11,305	(2.6)	211.9	(187.2)
2016	12,930	12.3	1,022	(91.0)	11,907.8	5516.9
2017	13,864	7.2	12,288	1101.8	1,575.4	(86.8)
2018	18,100	30.6	16,509	34.3	1,590.6	1.0
2019	19,012	5.0	18,012	9.1	1,000.3	(37.1)
2021	28,015	47.4	25,613	42.2	2,402.3	140.1
2022	41,071	46.6	30,340	18.5	10,730.7	346.7

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات: وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، سلسلة بيانات غير منشورة.

*عدم توفر بيانات 2020 من المصدر.

يبين الجدول (3) اجمالي الإيرادات للمصرف الصناعي التي ازدادت عام 2011 مقارنة بعام 2010 بمعدل نمو (82.6%) نتيجة اتساع نشاطه الائتماني، وبعد ذلك انخفضت إيرادات المصرف انخفاضاً ضئيلاً للأعوام 2012 و2013 بمبلغ (11.8) مليار دينار الى (8.9) مليار دينار وبمعدل (8.1%) و(24.1%) على التوالي بسبب شحة العمليات المصرفية في تلك السنوات نتيجة لضعف المشاريع التنموية لاسيما المتوسطة والصغيرة، وعادت

الايادات الارتفاع عام 2014 وما تلاه من أعوام لاسيما بعد مبادرة البنك المركزي في دعم المصارف المتخصصة لإنشاء وتطوير المشاريع الصناعية القائمة والمشاريع تحت التأسيس مع تمويل المعامل الصغيرة والمتوسطة والكبيرة.

أما مصروفات المصرف الصناعي قد ازدادت بشكل كبير عام 2013 البالغة (10) مليار دينار مقارنة بعام 2012 البالغ (1) مليار دينار واستمرت الزيادة عام 2014 بمبلغ (11.6) مليار دينار، وانخفضت المصروفات في العامين 2015 و2016 بمبلغ (11.3) و(1) مليار دينار على التوالي، وعادت الزيادة لكن بشكل متذبذب للأعوام (2017-2022) ويعود سبب تلك الزيادة الى اقتناء الأنظمة المصرفية الحديثة كالنظام المصرفي الشامل ونظام إدارة البطاقات الالكترونية وأنظمة الصيانة والدعم وبناء وتجهيز البنى التحتية الخاصة بالأنظمة والفوائد المدفوعة على حسابات التوفير والفوائد المدفوعة على الودائع.

وقد حقق المصرف الصناعي فوائض مالية عدا عامي 2013 و2014 إذ حقق المصرف عجز مالي في عام 2013 البالغ (1.1) مليار دينار وعام 2014 البالغ (243.1) مليار دينار وذلك يدل على أن المصرف لم يحقق استقرار في ميزانيته لاسيما من نتائج القروض الاستثمارية الصناعية التي تسهم في تنمية الاقتصاد العراقي لاسيما وان أغلب استثماراته في رؤوس اموال (27) شركة مساهمة مختلطة (5) منها متوقفة وخاسرة.

2- مؤشرات الاداء المالي للمصرف الصناعي

تتطلب عملية تقييم التعثر المالي للمصرف الصناعي من عدمه الاعتماد على تحليل بعض مؤشرات الاداء المالي (الربحية، رأس المال، النشاط) بهدف معرفة مستوى الاداء الذي قطعه المصرف والوقوف على مستوى تطور أي جانب من جوانب نشاطه. الذي يمكننا ادراجه في الجدول (4) الآتي: -

الجدول (4) بعض مؤشرات الاداء المالي للمصرف الصناعي للمدة (2010-2022) (%)

المؤشرات	مؤشرات الربحية			مؤشر رأس المال		مؤشر النشاط	
السنة	معدل العائد على الموجودات	معدل العائد على الاستثمار	نسبة الايرادات الى الائتمان النقدي والاستثمارات	نسبة حقوق الملكية الى الموجودات	نسبة حقوق الملكية الى اجمالي الودائع	نسبة القروض الممنوحة الى حقوق الملكية	نسبة رأس المال المملوك الى الودائع
2010	2.6	21.4	9.2	9.2	57.2	116.6	8.6
2011	3.2	35.6	13.1	18.8	122.0	68.1	9.8
2012	2.0	30.6	11.0	21.1	183.4	48.4	10.8
2013	0.7	23.2	6.7	13.5	185.3	49.9	3.5
2014	1.9	29.4	6.2	29.2	120.4	76.9	9.5
2015	1.9	29.8	5.4	28.4	99.6	93.6	8.2
2016	2.0	33.4	6.0	27.5	99.2	93.4	8.8
2017	2.1	20.4	5.1	25.9	86.4	106.6	7.6

3.8	138.0	66.7	17.9	5.9	42.2	1.9	2018
2.9	219.0	42.0	12.3	4.0	30.2	1.3	2019
1.6	275.8	33.4	8.6	—	—	—	2020
0.2	210.3	45.5	4.7	2.7	10.1	0.4	2021
2.6	296.9	32.2	19.6	3.3	27.5	2.3	2022

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة المالية، المصرف الصناعي، قسم الدراسات والعمليات المصرفية.

نلاحظ من الجدول (4) الآتي:-

حسب مؤشر الربحية أن معدل العائد على الموجودات لم يتجاوز نسبته (3.2%) مما يدل على انخفاض الارباح المتحققة للمصرف قياساً بما متوفر من الموجودات الثابتة والمتداولة، وعزز ذلك مؤشر العائد على الاستثمارات الذي لم يتجاوز نسبة (42%) اذ كان أدنى عائد استثمار عام 2021 البالغ (10.1%) فيما كان اعلى عائد استثمار عام 2019 البالغ (42.2%) مما يدل ضعف سياسة المصرف في توليد الارباح من الاستثمار. وأن نسبة الإيرادات الى الائتمان النقدي الممنوح والاستثمارات منخفضة لم تتجاوز نسبة (13.1%) وذلك بسبب ضعف توظيف مصادر الأموال المتوفرة لديه من نشاط الاقراض والاستثمار، بما يؤشر حقيقة تقليص المصرف لأنشطته وتوظيف أمواله بسبب الطبيعة المتحفظة التي يتبعها المصرف في منح الائتمان والاستثمار قد حالت دون قيام المصرف بالدخول في مجالات توظيف متنوعة على الرغم من ضخامة رأس ماله وفق اللوائح التنظيمية الصادرة من البنك المركزي العراقي.

وحسب مؤشر رأس المال أن نسبة حقوق الملكية الى الموجودات التي توضح ما يمتلكه المصرف مرجحاً بحقوق الغير وحقوق اصحاب المشروع في موجوداته إنها منخفضة ومتذبذبة ويؤشر ذلك أن الوضع المالي للمصرف غير مستقر نوعاً ما. اما نسبة حقوق الملكية الى الودائع فكانت مبالغها جيدة لكنها متجهة نحو الانخفاض على مدار مدة البحث.

وحسب مؤشر النشاط أن نسبة القروض الممنوحة الى حقوق الملكية جيدة إذ ارتفعت من عام 2010 حتى عام 2022 بنسبة (154.6%) لاسيما بعد منح القروض من مبادرات البنك المركزي العراقي للمشاريع الصناعية المتوسطة والصغيرة مما يدل على ان المصرف يعتمد على المبالغ الممنوحة من البنك المركزي العراقي بالمبادرات بقدر يفوق الائتمان الكلي الممنوح من مصادر التمويل الرئيسية التي تستخدم في تغطية الخسائر والمخاطر الائتمانية، وان نسبة رأس المال المملوك الى الودائع تقل عن (10%) مما يدل على ضعف قدرة المصرف على رد الودائع عند تحقيق أي ظروف طارئة تؤدي الى قيام المودعين بسحب ودائعهم أو جزء كبير منها.

وبعد استعراض المؤشرات أعلاه نستنتج الآتي:-

- احتمالية التعثر المالي في اداء المصرف الصناعي بسبب ضعف القرارات الائتمانية في حال منح القروض وعدم الالتزام بإجراءات وضوابط السياسات الائتمانية داخل المصرف وضعف كفاءة الادارة المصرفية، فضلاً عن الاخطاء في دراسة الجدوى الاقتصادية، مما ادى الى تقليص دوره في المساهمة في دعم وتطوير المشاريع الصناعية التنموية للبلاد.

• أن المصرف الصناعي لم يسهم في تنمية القطاع الصناعي بالعراق على الرغم من تنامي حجم الائتمان الممنوح فإن الايراد المتحقق منها منخفض ويعود سبب ذلك الى جملة أسباب تخص وضع الاقتصاد العراقي منها الاغراق السلعي للسلع والبضائع مما ادى الى عزوف التجار عن ممارسة العمل الصناعي في ظل تقادم وسائل الانتاج وهيمنت الاساليب القديمة غير الكفوءة وارتفاع كلف الانتاج وعدم تنفيذ قانون المنافسة وحماية المنتج والتدهور الامني، فضلاً عن ضعف رؤوس الأموال المستثمرة في القطاع الصناعي نتيجة جملة من المعوقات الخاصة، وما اتبع ذلك من سياسات اقتصادية ومالية غير كفوءة مما حال دون تحقيق التراكم المطلوب لرؤوس الأموال الذي يحتاجه المستثمر لتطوير مصنعه أو تجديده، كل ذلك عززه ضعف المصرف الصناعي في تلبية احتياجات الانشطة الاستثمارية من حيث التشريعات والتسهيلات في التمويل وفتح الاعتمادات والائتمانات المصرفية، مما دفع غالبية رجال الأعمال والمستثمرين إلى العزوف عن الدخول في مشاريع صناعية. وقد أسهم هذا الوضع الى حد كبير في تدهور هذا القطاع ووصوله إلى حالة من التوقف شبه التام.

المبحث الثالث: استشراف واقع المصارف المتخصصة في ظل التعثر المالي

حدد قانون المصارف الصادر بأمر سلطة الائتلاف المؤقتة المنحلة رقم (94) لسنة 2004 في المادة (71) أسباب تعثر المصارف العراقية في الفقرات الآتية :-

أ- عدم وفاء المصرف بالتزاماته المالية بما فيها مطلوبات الودائع عند استحقاقها.
ب- إذا حدد البنك المركزي العراقي أن رأس مال المصرف يقل عن (25%) من رأس المال المطلوب عملاً بالفقرة (1) من المادة (16).

ج- إذا حدد البنك المركزي العراقي ان قيمة موجودات المصرف تقل عن قيمة مطلوباته.
د- إذا قرر البنك المركزي العراقي بوجود الأسس الواردة في المادة (59) التي على أثرها يتم تعيين الوصي.
وبعد دراسة الظروف التي تحيط بالمصارف المتخصصة بشكل عام والمصرف الصناعي بشكل خاص من ناحية التعرض لخطر الافلاس لاسيما بعد صدور قرار مجلس الوزراء رقم (24600) لسنة 2024 الفقرات (1) و(2) اللتان تنصان على (ارسال الشركات العامة (80%) من المبلغ المستحق عن حصة الخزينة المبين في البيانات المالية قيد التدقيق للسنة المالية 2023 والسنوات السابقة الى وزارة المالية خلال سبعة ايام من تاريخ اصدار هذ القرار) فضلاً عن (زيادة نسبة حصة الخزينة الى (75%) بدلاً من (45%) في جميع الشركات ولل سنوات اللاحقة)، وبموجب ذلك من المحتمل أن يقل رأس مال المصرف عن النسبة التي حددها قانون المصارف العراقية البالغة (25%) أو احدى الاسباب الاخرى مما يستوجب بمقتضى المادة (72) تقديم التماس من البنك المركزي العراقي معززاً بالبيانات المالية للمصرف مع تحديد المبرر القانوني لواحد أو أكثر لإقامة دعوى افلاس الى محكمة الخدمات المالية ليقوم البنك المركزي العراقي بتعيين وصي بموجب المادة (73) من القانون ذاته.

وإذناً بذلك لغرض مواجهة تلك المخاطر فإن الخيارات المطروحة أمام الحكومة تتمثل أما في تقديم الدعم المالي لتلك المصارف، أو اعادة هيكلة ديونها، أو اعادة الهيكلة بالتصفية أو الاندماج كما مدرج في الجدول المقترح (6) إذ حسب الأولويات يعد الخيار الاول ذو اثار عالية لكنه مقياس (رديء) بموجب استمرار خسائر الشركات العامة المملوكة للدولة، أما اعادة هيكلة الديون فهي تتطلب مديات طويلة وهي ذات اثار متوسطة لكنه مقياس (لا بأس به)

نوعاً ما، ويعد الخيار الثالث الاندماج هو الانسب ضمن برنامج إعادة هيكلة المصارف الذي تبنته الحكومة مؤخراً فهو ذو آثار ضعيفة لكنه مقياس (جيد) في الوقت الحالي.

الجدول (5) الاولويات المقترحة لإصلاح واقع المصارف المتخصصة في العراق

ت	أولويات اصلاح واقع المصارف المتخصصة	الآثار	المقياس
1	تقديم الدعم المالي للمصارف المتخصصة	عالي	رديء
2	إعادة هيكلة الديون للمصارف المتخصصة	متوسط	لا بأس به
3	إعادة هيكلة المصارف المتخصصة بالتصفية أو الاندماج	ضعيف	جيد

المصدر: اعداد الباحث.

وبذلك يكون اندماج المصارف المتخصصة وشراكتها ضرورة طالما اقتضت المصلحة الاقتصادية ذلك من خلال التأسيس لاندماج مصرفين أو أكثر في هيكل جديد تحل بموجبه المصارف الداخلة عن عملية الاندماج بمصرف واحد، ضمن اتفاق مسبق بين مصرفين أو أكثر على ضم مواردها كافة واتحادها في وحدة واحدة، تمثل كياناً جديداً يتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة عن المصارف التي اندمجت وفقدت بالنهاية شخصيتها الاعتبارية المستقلة (الياسري والعكيلي، 2022:159). ويكون عمله ضمن قواعد المنافسة وهذا ما نصت عليه المادة (10) من قانون المنافسة ومنع الاحتكار رقم (14) لسنة 2010 (يحظر أي اندماج بين شركتين أو أكثر وأية ممارسة تجارية مقيدة إذا كانت الشركة أو مجموعة من الشركات مندمجة أو مرتبطة مع بعضها تسيطر على 50% أو أكثر من مجموع إنتاج سلعة أو خدمة معينة أو إذا كانت تسيطر على 50% أو أكثر من مجمع مبيعات سلعة أو خدمة معينة التي تجيز للحكومة الترخيص تلقائياً بالتجميع والاندماج إذا ما اقتضت المصلحة العامة ذلك). ووفق ذلك أن الاندماج يعالج الازمات المصرفية والتعثر المالي من ضمنها تدني ربحية المصارف، اضمحلال قواعدها الرأسمالية، وضعف قدرتها على المنافسة وتوسيع نشاطاتها وتنويع عملها بما يضمن منع الاحتكار (الهندي، 1992:2). فضلاً عما يحققه الاندماج من مزايا أخرى تسهم في تنظيم عملها بشكل أكثر سلاسة وانضباط وتتمثل هذه المزايا في الآتي (الصفار، 2009:80) و(الشلبي، 2002:57):-

- 1- تقليص النفقات غير الضرورية لاسيما في ظل تعدد فروع المصارف غير المبرر، فضلاً عن خفض كلف التشغيل.
- 2- خلق وحدات مصرفية كبيرة وقوية قادرة على المنافسة في الأسواق دون الخروج عن مبادئ العمل المصرفي، من ثم زيادة أرباح الوحدات المصرفية وتقديم خدمات مصرفية أكثر للزبائن وبالسعة الممكنة.
- 3- تعزيز التنافسية داخل الجهاز المصرفي ككل على أسس عادلة وشفافة بما يمكن المصارف المتخصصة من أخذ دورها التنموي في منح الائتمان طويل الاجل.
- 4- اتباع سياسة احترازية تستهدف الحد من فقاعة الائتمان من خلال تطوير المعلومات المصرفية والسماح للمصارف المتخصصة من امتلاك قاعدة معلومات كافية للزبائن بما يضمن عدم التعثر في سداد مستحقات القروض وفق الجدارة المالية.

- 5- إمكانية زيادة الاعتماد على أتمتة وحوسبة الأنشطة المصرفية، إذا من الصعوبة مع المصارف المتعددة مواكبة التطورات في مجال صناعة الخدمات المصرفية وتكنولوجيا المعلومات.
 - 6- سهولة الدخول للأسواق المالية، إذ يعد الاندماج خياراً فعالاً في زيادة الاستثمارات والدخول في شراكات مع الشركات المساهمة بما يعزز من أرباحها المالية.
 - 7- إيجاد نوع من الثقة في التعامل مع المؤسسات المالية الأمر الذي يحقق في النهاية زيادة هامش العوائد المتحققة لهذه المصارف وذلك بزيادة الربحية وخفض التكاليف.
 - 8- يوفر فرصاً لإجراء إعادة هندسة العمليات والأنشطة لكافة أعمال المصارف المتخصصة وتقديم استجابة المصرف الى التغير الذي طرأ على السياسة العامة ببنني استراتيجية الاندماج.
 - 9- تنويع محفظة القروض والاستثمارات في المصرف الواحد قياساً بتركيز مكوناتها في مجالات المصارف الصغيرة وزيادة تنوع مجموعة الخدمات المصرفية التي يقدمها المصرف الواحد لربائته في سوق تشهد توسعاً شديداً في تشكيلة الخدمات المصرفية.
 - 10- يمكن تجاوز مخاطر الإفلاس التي تواجه المصارف المتخصصة نتيجة التعثر المالي، فإن الاندماج الطوعي يجنب السلطة النقدية التعرض للهزات المصرفية التي تضعف المصارف الحكومية والاقتصاد العراقي.
- وعلى أساس ذلك، يعد الاندماج المصرفي الخطوة الاولى للإصلاح وهذه الخطوة تتطلب دراسة معمقة للأثار بعيدة المدى، لذا نقترح ان يتم الإصلاح وفق خطوات متأنية كما يتضمنه الجدول الآتي: -

الجدول (6) خطوات اصلاح واقع المصارف المتخصصة في العراق

ت	الخطوات	المدى الزمني	الاجراء المقترح
1	المرحلة الاولى: إعادة الهيكلة بأسلوب (الاندماج المصرفي)	المدى القصير (سنة واحدة)	1- تأسيس هيئة خاصة بالإصلاح المصرفي مكونة من الخبراء المحليين 2- والأجانب تضم كل من شركة برينج بوينت ولجنة إعادة هيكلة المصارف الحكومية، وتأخذ هذه الهيئة على عاتقها رسم سياسة الإصلاح المصرفي وتشخيص الآليات الضرورية والاشراف على المصارف الحكومية المندمجة. 4- ان يدار المصرف الحكومي المدمج على أساس الربحية على أن يراقب عمله من قبل هيئة الإصلاح المصرفي بهدف الحد من الانتشار المصرفي العشوائي للفروع المصرفية غير المجدية. 5- تأسيس معهد للتطوير المصرفي من قبل هيئة الإصلاح المصرفي تعمل على تطوير القابليات المصرفية في العراق وتطوير الابحاث والدراسات، ولجميع المصارف حق الاستفادة من المعهد لبناء القدرات للعاملين أو الراغبين في العمل بالمصارف في كل من القطاع العام أو القطاع الخاص، وان يكون المعهد قطاع مشترك يرفد بالكفاءات الداخلية والخارجية.

6- أما فيما يتعلق باليات إعادة هيكلة المصارف من أجل تحقيق الدمج المصرفي فنقترح أن تكون وفق الآتي:- - بناء هيكل تنظيمي جديد قائم على تقليص عدد الوحدات غير المجدية داخل المصرف. - ترشيح عدد الموظفين بالأساليب المختلفة سواء كانت النقل او التقاعد أو احالتهم الى فائض وزارة المالية لغرض اعادة توزيعهم على المؤسسات الحكومية الاخرى. - اختيار التكنولوجيا الحديثة متمثلة بالمكننة والبرامج المصرفية . - ان تتمتع الفروع بحرية كاملة في إتخاذ القرارات بخصوص توظيف العمالة أو بخصوص نوع الخدمات المصرفية التي تروم انتاجها. - اتاحة الفرصة للمصرف وفروعه بالتنافس في مجال انتاج الخدمات المصرفية وتحقيق الربح.			
في ظل البيئة الجديدة سوف تكون هناك منافسة موازية مع المصارف الاهلية، مما يتطلب ان يكون المصرف متميز في اداءه، وهنا ستكون متوفرة بعض الخيارات من ضمنها زيادة رأس مال المصرف، زيادة موجوداته، وزيادة الاستثمارات مما سيولد منافسة أكبر من حيث الربحية والانتاجية.	المدى المتوسط (ثلاث سنوات)	المرحلة الثانية: مرحلة المنافسة	2
يكون بمقدور الحكومة تحديد توجهات المصرف وفق اهداف إستراتيجية طويلة المدى سواء يبقى تحت ملكيته أو يلجأ الى ملكية مشتركة (مختلط) ويتم ذلك على أساس دراسة واقعية مستفيضة، ليتم اتخاذ الاجراءات القانونية على أساس محاسبية واقتصادية من خلال تقييم الاصول المملوكة للدولة من ثم طرح الاسهم للبيع من اجل زيادة رأس المال المدفوع. إذ ان الاصلاح المصرفي الذي يعتمد على تكوين مصرف جديد مختلط ذو منافسة عالية يعمل وفق آليات السوق أفضل من الاعتماد على تأهيل المصارف المتخصصة الثلاث وتحمل تكلفة اعادة التأهيل والهندرة مما يؤدي الى زيادة الهشاشة المالية وصعوبة الوصول الى الاستقرار المالي.	المدى الطويل (خمس سنوات أو أكثر)	المرحلة الثالثة: مرحلة الخصخصة	3

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

- 1- أدت القرارات الحكومية التي ألزمت الشركات العامة بزيادة حصة خزانة الدولة من ارباحها من نسبة (45%) الى نسبة (75%) بجعل المصارف المتخصصة بشكل خاص مهددة بخطر التعثر المالي.
- 2- تعبر مؤشرات المصرف الصناعي عن احتمالية تعثره مالياً مما يهدد استقرار المصرف نتيجة ضعف عمليات الائتمان وانخفاض رأس مال تلك المصارف ويعزى ذلك الى ضعف القرارات الائتمانية وعدم الالتزام بإجراءات وضوابط السياسات الائتمانية داخل المصرف الصناعي وضعف كفاءة الادارة المصرفية.
- 3- تزايد مصاريف المصرف الصناعي بعد عام 2018 لاسيما بعد اقتناء الأنظمة المصرفية الحديثة كالنظام المصرفي الشامل ونظام إدارة البطاقات الالكترونية وأنظمة الصيانة والدعم وبناء وتجهيز البنى التحتية الخاصة بالأنظمة والفوائد المدفوعة على حسابات التوفير والفوائد المدفوعة على الودائع.

ثانياً: التوصيات

- 1- تأسيس هيئة متخصصة بعمليات الاصلاح المصرفي بالتعاون مع البنك المركزي العراقي تأخذ على عاتقها دراسة أوضاع المصارف المتعثرة مالياً والاشراف على عمليات الاندماج بين تلك المصارف بما لا يؤثر على العمل المصرفي.
- 2- تعديل المادة (23) من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 بما يسمح للبنك المركزي العراقي التدخل لاندماج المصارف المتعثرة اجباراً مع امكانية بقاء الاندماج الاختياري بما يضمن سلامة القطاع المصرفي من التعثر المالي والافلاس.
- 3- ضرورة تطوير القطاع المصرفي لاسيما المصارف المتخصصة وتوسيع عمليات المصارف الشاملة بجعلها مصرف واحد يعمل بأساليب الكفاءة والمنافسة بما يضمن تقليل الهدر في الموارد مع ضمان حسن سير عمله وفق المناهج الاقتصادية المخططة.
- 4- ضرورة دفع المصارف المتخصصة الحكومية للقيام بدور أكبر في النشاط الاقتصادي الخاص في جميع المجالات الانتاجية والخدمية والتجارية بما يسهم في تحفيز حركة الاقتصاد.

المصادر

أولاً: التقارير الرسمية والمنشورات

- 1- قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004.
- 2- قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004.
- 3- قانون المنافسة ومنع الاحتكار رقم (14) لسنة 2010.
- 4- قانون المصرف الصناعي رقم (22) لسنة 1991.
- 5- جمهورية العراق، وزارة العدل، جريدة الوقائع العراقية، قانون المصرف الصناعي، العدد (3262) لسنة 1991.
- 6- جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، دائرة العمليات المالية وإدارة الدين، بيانات مالية.
- 7- جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية، 2016.
- 8- جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، قسم الاستقرار النقدي والمالي، تقرير الاستقرار المالي، سلسلة بيانات (2010-2021)، متاح على الموقع الإلكتروني www.cbi.iq
- 9- جمهورية العراق، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، سلسلة بيانات غير منشورة.
- 10- جمهورية العراق، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، تقرير مهام وإنجازات وزارة المالية لعام 2022، 2023.
- 11- جمهورية العراق، وزارة المالية، المصرف الصناعي، قسم الدراسات والعمليات المصرفية، بيانات مالية.

ثانياً: الكتب

- 1- الزيدانين، جميل سالم (1999)، أساسيات في الجهاز المالي - المنظور العملي، دار وائل للنشر، عمان .
 - 2- الشمري، صادق راشد (2014)، إدارة العمليات المصرفية - مداخل وتطبيقات، دار اليازوري للطباعة والنشر، عمان.
 - 3- الصيرفي، محمد عبد الفتاح (2013)، إدارة البنوك، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان.
 - 4- العلاق، بشير (2000)، المعجم الموجز لمصطلحات التمويل والمصارف، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان.
 - 5- المصري، أبراهيم (2014)، الاقتصاد النقدي، ط1، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
 - 6- الهاشمي، محمد الطاهر (2010)، المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ط1، منشورات جامعة 7 أكتوبر، مصراته الليبية.
 - 7- الهيتي، عبد الرزاق رحيم (1998)، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، ط1، دار أسامة للنشر، عمان.
- ثالثاً: الأطاريح والرسائل الجامعية
- 1- الحمداني والقطان، رافعة، ياسين (2013)، استخدام نموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي: دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية في نينوى، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
 - 2- الشلبي، فراس سليمان حسن عبد الله (2002)، اثر الاندماج المالي في الاداء المالي - دراسة تحليلية لعينة من المصارف الاردنية، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

- 3- الشمري، أحمد (2015)، البات حوكمة الشركات ودورها في تعزيز التنبؤ بالفشل المالي، رسالة دبلوم عالي في المحاسبة القانونية، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين.
- 4- الصفار، فراس حسين علي (2009)، الاندماج المصرفي وانعكاساته على السوق المالية (الولايات المتحدة الامريكية نموذجاً)، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
- رابعاً: البحوث والدراسات العلمية
- 1- الساعدي، هيفاء مزهر (2010)، مفهوم المصارف المتخصصة ودورها المكمل للمصارف التجارية، كلية القانون، جامعة بغداد.
- 2- الياسري والعكيلي، نغم حميد عبد الخضر، رباب ناظم خزام (2022)، تشخيص واقع الإصلاحات المصرفية وإمكانية تحقيق الاستقرار النقدي في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021)، عدد خاص بوقائع مؤتمر القطاع المصرفي- تحديات الإصلاح والتطوير نحو عراق اخضر.
- خامساً: المصادر الأجنبية

1- <http://www.mof.gov.iq>

2- Al-Handy, Adnan (1992), **Bank merger**, research and discussions of the symposium organized by the Union of Arab Banks.